

خطة تعزيز المود

تكمن أهمية الخطة تعزيز القوة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني بهدف تثبيت الشعب الفلسطيني في أرضه ومنع هجرته إلى الخارج والصمود في وجه الاحتلال.

وهذا يتطلب مجموعة من السياسات:

- 1- إعطاء أولوية لتصليح الأضرار وتعويض المتضررين نتيجة الحصار والاجتياح والإغلاق.
- 2- تلبية الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني من غذاء، ملابس، ومأوى، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الأساسية.
- 3- توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني.
- 4- ضمان عدم انهيار المؤسسات الفلسطينية وتحسين أداء القطاع العام.

إن نجاح تطبيق السياسات المتطلقة دعمًا خارجيًا كبيرًا من الدول العربية والإسلامية، كما أن نتائج هذه السياسات سوف تؤدي إلى تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، وبالتالي تقليص تكلفة مقاومته للاحتلال، وسوف تسهم في دعم صمود الشعب الفلسطيني وتؤدي إلى تثبيته فوق أرضه، وفي المقابل من المتوقع أن تعرقل إسرائيل أية محاولة لتخفيف الضغط على الشعب الفلسطيني، وأن تعمل على زيادة معاناته لدفعه للهجرة.

1- إصلاح الأضرار

تتسبب الاجتياحات المتكررة والإجراءات الإسرائيلية في شل الحياة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لقيام الاحتلال بتدمير البنية التحتية والمزارع والمصانع وغيرها من المؤسسات الفلسطينية؛ مما يتسبب في ضائقة اقتصادية للمواطنين تضعف من صمودهم، وبالتالي يجب إعطاء أولوية قصوى في المرحلة الحالية لخصر الأضرار في المجالات المختلفة، وهذا يتطلب التعاون بين الوزارات المختلفة لتحديد الأضرار وعدم ازدواجية حصرها.

كما يتطلب ذلك قيام الوزارات المختلفة بمساعدة المتضررين وفور انسحاب الجيش الإسرائيلي من المنطقة في إصلاح ما يمكن إصلاحه من تدمير بمعنى التواصل مع المواطنين وإعطائهم الأولوية في تصريف حياتهم اليومية مع أهمية متابعة

ومراقبة أي أضرار قد تصيبهم في المستقبل القريب ولا يقتصر إصلاح الأضرار في المؤسسات والمنشآت الاقتصادية، بل يتعدى إلى إصلاح الممتلكات الخاصة لهم مثل المنازل وغيرها.

ونظراً لإمكانية تعرض مناطق أخرى لمثل ذلك فإنه من الضروري وضع برامج إغاثة ومساعدات طارئة للمناطق التي تتعرض وقد تتعرض للدمار والخراب، ومع إيلاء الأمن الغذائي أولوية قصوى وتأمين وصول الأغذية للأماكن التي تتعرض للاجتياحات المتكررة، ويمكن إيجاد دائرة في السلطة تتابع هذه الأمور [إدارة دعم صمود المناطق المتضررة والمنكوبة]

2- تلبية الاحتياجات الأساسية

نتيجة للحصار المشدد والاجتياحات المتكررة، فقد ارتفعت نسبة للفقر والبطالة بشكل لم يسبق لها مثيل، وانخفض الدخل الحقيقي بسبب ارتفاع الأسعار مما حرم الكثير من الأفراد من الحصول على الاحتياجات الضرورية من مأكلاً، ومشرب، وملبس، ومسكن، وتعليم، وصحة. ولا شك ان تأمين تلك الاحتياجات يساعد على تعزيز الصمود ويخفف من معاناتهم، وهذا يقودنا إلى أهمية اتباع سياسة تنموية تتضمن توفير تلك الاحتياجات ومراقبة الأسعار ومنع احتكارها عملياً وليس نظرياً أو إعلامياً.

إن تلبية الاحتياجات الأساسية يتطلب دعم القطاعات الانتاجية كما يلي:

أ - **القطاع الزراعي:** يمكن للقطاع الزراعي أن يلعب دوراً مهماً في تأمين الاحتياجات الرئيسية الغذائية للمواطنين وبخاصة المنتجات الزراعية النباتية مثل الخضار والفواكه، والحيوانية من اللحوم البيضاء والبيض وغيرها، ولكن ذلك يصطدم بصعوبة إدخال مداخلات الانتاج مثل البذور والأسمدة، ولكن ومن أجل دعم صمود المزارعين فإنه من الضروري مساعدتهم في ذلك عبر [تأجيرهم أراضي حكومية بأجور منخفضة، إلغاء الضرائب عنهم، المساعدة في توفير مستلزمات الزراعة مثل الأسمدة، السولار،...غيرها)

كما يمكن لوزارة الزراعة دفع أجور عمال يقومون بالعمل في المزارع بهدف التخفيف عن أصحاب المزارع وتقليل تكاليف الإنتاج.

ب- **القطاع الصناعي:** نتيجة للحصار والإغلاق والاجتياحات فإن القطاع الصناعي في قطاع غزة قد أصبح شبه مدمر حيث أغلقت أكثر من 90% من منشآته العاملة، وتم تسريح أغلب العاملين فيه. ومن أجل دعم صموده يتطلب حصر الأضرار المادية التي لحقت به ومحاولة تعويض أصحاب المصانع. أيضاً

من الضروري انتهاج سياسة صناعية تقوم على أساس الاستفادة من المواد الخام المحلية وخاصة الزراعية منها مما يؤدي إلى زيادة الترابط بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي (الصناعات الغذائية) وإعطاء أولوية للمنتجات المحلية في المشتريات الحكومية. هذا بالإضافة إلى دعم نقل وتوزيع المنتجات المحلية.

ج- قطاع الإنشاءات: تعرض قطاعه الإنشاءات إلى أضرار كثيرة نتيجة للاجتياحات والإغلاقات حيث ازداد تفاقم المشكلة نتيجة لمنع إدخال مواد البناء مما انعكس ذلك سلباً على قدرة السوق المحلية على تلبية الاحتياجات السكنية للمواطنين، وعدم قدرة البيوت والمنشآت المدمرة من إعادة بناءها. وهذا يتطلب توفير المساكن للعائلات التي تضررت.

3- توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني

يقع التأثير الأكبر والأخطر لسياسة الحصار والإغلاق الإسرائيلية على الأيدي العاملة الفلسطينية، حيث تعتبر نسبة البطالة في قطاع غزة من أعلى النسب في العالم. إن تخفيض نسبة البطالة سوف يؤدي إلى تخفيض نسبة الفقر، وهذا يتطلب، وضع سياسة تشغيلية تقوم على أساس استفادة أكبر قدر ممكن من العاطلين عن العمل، وتحقيق مخرجات يستفيد منها المجتمع الفلسطيني عبر تشغيل العمال في مشاريع إنتاجية مثل الزراعة وغيرها من القطاعات الإنتاجية والخدماتية. والابتعاد عن صرف بدل بطالة للعاطلين عن العمل وهم في منازلهم. كما يمكن وضع خطة مستقبلية عبر الاتفاق مع الدول الخليجية للاستعانة بجزء منهم.

4- ضمان عدم انهيار المؤسسات الفلسطينية

لجأ الاحتلال إلى تدمير المؤسسات الحكومية بهدف تعطيل عمل الوزارات والهيئات، وقد أدى ذلك إلى إرباك وتعطيل أداء الوزارات، وعدم تمكنها من أداء دورها في خدمة المواطنين، وهذا يتطلب خطة طوارئ من قبل الوزارات المختلفة في حالة تكرار القصف والاجتياحات.

كما يتطلب ذلك تحسين أداء القطاع العام عبر تخفيض النفقات التشغيلية، وعدم التضارب بين الصلاحيات والمسئوليات، وعدم التوسع في التوظيف.

أيضاً من الضروري إصلاح وتحديث كافة المؤسسات العاملة وإعادة النظر في القوانين التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على النشاط الاقتصادي، وعدم الوقوع في الأخطاء التي وقعت فيها الحكومات السابقة. واتباع الشفافية في القطاع العام عبر إصدار التقارير الدورية لإنجازات الوزارات.

خطط وبرامج الوزارات والمؤسسات:

تم تكليف جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية لتقديم خطة لتعزيز صمود المواطنين في قطاع غزة. وقد استجابت 15 وزارة ومؤسسة حكومية من أصل 31 بحيث توزعت الخطط والبرامج على القطاعات التالية:

- 1- قطاع الأمن والحكم الرشيد
- 2- قطاع الخدمات الاجتماعية
- 3- قطاع الخدمات العامة والبيئة التحتية
- 4- قطاع التعليم ورعاية الشباب والطفولة
- 5- القطاع الانتاجي
- 6- قطاع السياسة الخارجية والدولية
- 7- قطاع التنمية والموارد البشرية

إن أهمية توزيع هذه القطاعات تكمن في عدم حدوث ازدواجية في البرامج والمشاريع مع أهمية التنسيق بين الوزارات المختلفة للوصول إلى البرامج والمشاريع.

1- قطاع الأمن والحكم الرشيد

2- قطاع الخدمات الاجتماعية والصحية

وتشمل خدمات العمل والشؤون الاجتماعية، الصحة، المرأة، الأسرى وتركزت برامج هذه الوزارات فيما يلي:

أ- في مجال خدمة الأسرى والمحررين العاطلين عن العمل، بحيث يتم تحديد نسبة من برامج التشغيل لصالح المحررين العاطلين عن العمل وبشكل دوري، تمويل، تأهيل وتدريب المحررين في المجالات المختلفة (التعليم، التدريب المهني)، وتغطية تكاليف الصحة والتعليم الخاصة بهم.

ب- في مجال العمل والشؤون الاجتماعية:

1. رفع عدد المتسفيدين من برنامج التشغيل المؤقت ليصل إلى 500 مستفيد.

2. التنسيق مع وزارة الزراعة في مجال تقديم المساعدات للعمال الزراعيين الذين تعرضوا للأضرار نتيجة للاجتياحات واستغلال الأراضي المحررة في مشاريع التشغيل.
3. التنسيق مع المؤسسات الدولية والأهلية العاملة في مجال التشغيل بهدف عدم حدوث ازدواجية في التشغيل.
4. الاهتمام في مجال التدريب المهني للعمال العاطلين عن العمل.
5. توفير حملات تطوعية لتحسين الساحل البحري
6. انشاء صندوق لتشغيل الحماية الاجتماعية
7. متابعة صرف المساعدات النقدية والتي تنفذ من خلال الآلية الإدارية.
8. تفعيل برامج الشئون الاجتماعية بهدف إضافة أعداد جديدة من المسجلين في برنامج شبكة الحماية الاجتماعية (إضافة 2,000 أسرة جديدة).
9. صرف المساعدات العينية للأسر الفقيرة وذلك بالتعاون مع برنامج الغذاء العالمي، بالإضافة إلى توزيع الطرود الغذائية لنحو 15,000 عامل متعطّل بما يخدم 24,000 أسرة وصرف مساعدات تنموية لعدد من المستشفيات الحكومية والمؤسسات الحكومية والأهلية (14 مستشفى 15 و 29 مؤسسة حكومية وأهلية).
10. تعزيز صمود السكان في المناطق الحدودية بما يعادل 3,000 أسرة تضررت من الاجتياحات.
11. البدء بتنفيذ مشاريع صغيرة الحجم حيث سيتم تنفيذ مشروع الإقراض الحسن للمشاريع الصغيرة بميزانية قدرها 1.5 مليون دولار بحيث تصل قيمة كل مشروع من 1,000 - 10,000 دولار ويتوقع أن يغطي 500 مشروع على الأقل.

3- قطاع الخدمات العامة البنية التحتية.

وتشمل خدمات الأشغال العامة، النقل والمواصلات، الحكم المحلي، (البلديات)، سلطة الأراضي، المياه، الإعلام والثقافة، البيئة. وأهم المشاريع المطروحة هي:-

أ- في مجال الحكم المحلي والبلديات:

تعزيز دور البلديات في مواجهة الحصار من خلال تقديم الخدمات المختلفة من نظافة ومياه وصرف صحي، وإزالة الردم المتخلف عن الاجتياحات وتفعيل دور لجان الأحياء في المساعدة في مجال التفنيس الصحي والغذائي.

ب- في مجال البيئة:

§ الاستغلال الأمثل لأراضي المحررات من حيث زراعة المساحات المتاحة لتوفير الأمن الغذائي.

§ تشجير وإعادة زراعة الأراضي الحدودية.

§ تنفيذ حملات توعية إعلامية بأهمية ترشيد استهلاك المياه والطاقة.

ج- في مجال الإعلام والثقافة:

1- تفعيل دور وسائل الإعلام في عرض وتحليل أبعاد الأزمة وسياسات الاحتلال التدميرية وفي المقابل استعراض الإنجازات الحكومية في مجال التخفيف عن المواطنين وعلاج مشاكلهم المختلفة والتواصل معهم في شتى المجالات.

2- رفع الروح المعنوية للمواطنين وخاصة الأفراد الذين يسكنون في المناطق الحدودية.

3- تفعيل ديوان المظالم لكي يتمكن المواطنين من التواصل مع الحكومة وبالتالي حل مشاكلهم.

4- إقامة الندوات العامة واللقاءات الجماهيرية، في المناسبات المختلفة بحيث يتم التواصل بين المسؤولين والجماهير.

5- إصدار الياقظات التي تحمل عبارات تعزيز صمود المواطنين. أهمية توجيه الخطاب الإعلامي إلى رئيس الوزراء والمسؤولين الحكوميين وانعكاس ذلك على تعزيز صمود المواطنين.

6- أهمية متابعة هموم المواطنين من كل الوزراء والمسؤولين والنزول إلى الشوارع لتحسس الهموم ومخاطبة المواطنين بهدف تعميق الثقة معهم.

7- توعية الموظفين الحكوميين (مدنيين أو عسكريين) بأهمية التعامل مع المواطنين وترجمة ذلك على أرض الواقع ومحاسبة المخالفين للقوانين.

د- وفي مجال الأشغال العامة والإسكان

1. التواصل مع المواطنين والتدخل الفوري لإزالة أنقاض المباني وفتح الطرق بعد الاجتياحات الإسرائيلية والعمل قدر المستطاع على إصلاح الأضرار الناتجة من القصف الإسرائيلي.

2. عمل حصر للشقق السكنية والمحلات التجارية المتعدى عليها وتسكين العائلات التي قصفت ودمرت منازلها.

3. حصر المباني والمنشآت التي تتعرض للقصف وتعويضهم.

4. إصلاح المنشآت العامة.

5. محاولة إصلاح الطرق المتضررة قدر المستطاع.

هـ- وفي مجال المواصلات

1. متابعة وضبط السيطرة والنقل بالتعاون مع شرطة المرور بالإضافة إلى دعم وتعزيز دور

المركبات العمومية من خلال زيادة حصصهم من الوقود.

2. الاستمرار في تخفيض رسوم الترخيص بالحد الأدنى وتأجيل خطط إيقافها وتمديد تخفيض الديون المتراكمة من الرسوم المفروضة على المركبات، كما يمكن إلغاء رسوم الترخيص خلال فترة أزمة الوقود للتخفيف عن المواطنين.

4- القطاع الإنتاجي

(أ) في مجال الاقتصاد:

1. متابعة الأسعار في الأسواق ومكافحة الاحتكار والاستغلال.
2. التفتيش والمتابعة الدورية لجميع المصانع والمحلات التجارية بهدف مطابقة المواصفات والصلاحية.
3. تعزيز الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص.
4. وقف تحصيل الرسوم الخاصة بإقامة أو تجديد أو توسيع المنشآت الصناعية عن سنة 2007 ، 2008م، لسبب توقف المصانع عن العمل مع تخفيض نسبة الديون المستحقة عن رسوم التراخيص عن سنة 2009 وما قبلها.

(ب) في المجال الزراعي:

1. الاهتمام بنمط الإنتاج الزراعي من خلال التركيز على إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية والتي تتضمن تحقيق الأمن الغذائي.
2. الاستفادة من المحررات بزراعة أقصى ما يمكن زراعته
3. دعم المزارعين من خلال زيادة كمية الوقود اللازمة لتشغيل المزارع، إعفاء تجديد رخص الآبار، وتخفيض رسوم تراخيص آبار جديدة وتسهيل تحويل الآبار التي تعمل بالسولار إلى آبار تعمل بالكهرباء من خلال التنسيق مع سلطة الطاقة، وتوفير الأسمدة، والعلاجات النباتية، ومساعدة المزارعين في استصلاح الأراضي المجرفة.
4. دعم أصحاب المشاتل وخاصة الأصناف المرغوب التوسع في إنتاجها.
5. التوعية المصرفية من خلال إعداد نشرات تلفزيونية وندوات وزيارات من قبل المهندسين إلى المزارع المختلفة بهدف ترشيد المزارعين.
6. مساعدة الصيادين من خلال رفع حصتهم من السولار وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بمراكبهم بفعل الاحتلال.

(ج) أما في المجال السياحي:

1. الاهتمام بالقطاع السياحي من خلال تخفيض الرسوم المستحقة على المؤسسات السياحية أمام المعارض والندوات والبرامج التلفزيونية للتعريف بالسياحة الفلسطينية ومعوقاتها.

2. الحفاظ على المناطق الأثرية وصيانتها.

(د) أما في المجال المالي:

1. التخفيف عن أصحاب الشركات والتجار وكبار المكلفين من خلال تخفيض ضريبة الدخل المطروحة وتجميد العمل بغرامات التأخير وزيادة مدة صلاحية خلو الطرف بالإضافة إلى تسهيلات في مجال الدفعات المستحقة هذا بالإضافة إلى تخفيض ضريبة القيمة المضافة لتصل إلى 50%.
2. الإسراع في إنجاز المساعدات المالية للمتضررين.

(هـ) أما في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

1. تحسين أداء خدمات البريد وتوفير العديد منها في المناطق المختلفة من أجل التسهيل على المواطنين.
2. المساهمة في خلق فرص عمل من خلال استيعاب عدد من موزعي البريد الجدد لمواجهة أعباء توزيع فواتير الهاتف الثابت والجوال إلى كافة مناطق القطاع.
3. فتح باب المنافسة في سوق الاتصالات وإلغاء احتكار شركة الاتصالات.
4. الاتفاق مع شركة الاتصالات على جملة من البنود التي تكفل التخفيف من معاناة المواطنين مثل التخفيض من رسوم الاشتراك الثابت للفاتورة الشهرية بنسبة 50% وإجراء تخفيضات أخرى في مجال الاتصالات المحلية والدولية والإنترنت.
5. إنجاز الشبكة الحكومية المحوسبة والمستقلة والتي تضمن سهولة مراجعة المواطنين لمعاملاتهم.

5- قطاع التعليم وعاية الشباب والطفولة:

1. تقديم مساعدات مالية ومعنوية للطلبة المتضررين من الحصار وأصحاب الإعاقات.
2. تفعيل البرامج العلاجية لمعالجة نواحي الضعف التي تضاعفت بسبب الحصار وإقامة الدورات المكثفة للتعامل مع الأزمات وكيفية التصرف حين القصف.
3. توفير الأمان الوظيفي للمعلمين من خلال توفير الرواتب التي تلبي احتياجاتهم وعقد دورات تريبوية مكثفة لهم، وتوفير المواصلات الثابتة لهم.
4. ترميم المرافق المدرسية وإصلاح ما تضرر منها، وتطوير المناهج الدراسية وتوفير الأجهزة المختلفة للمدارس من حاسوب ومختبرات.
5. الاهتمام بالأنشطة المدرسية المختلفة سواء كانت في داخل المدرسة أو خارجها للتخفيف عن الطلاب.

6. الاهتمام بالصحة المدرسية من خلال تغطية النقص في الأدوية الضرورية التي تزود بها المدارس.